

# دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية

حبيب أعطية  
عبد الكريم قندوز



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية والبنوك  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



مبادرة الشمول المالي  
للمنطقة العربية  
FIARI FINANCIAL INCLUSION FOR  
THE ARAB REGION INITIATIVE

العدد  
170  
2021



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



مبادرة الشمول المالي  
للمنطقة العربية  
FIARI FINANCIAL INCLUSION FOR  
THE ARAB REGION INITIATIVE

# دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية

المقارنة مع قطاع التمويل الأصغر التقليدي وإمكانية الاستفادة من تجارب دولية رائدة

عبد الكريم قندوز

حبيب أعطية

صندوق النقد العربي

أكتوبر 2021

©صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

يعد خبراء الدوائر الفنية بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقا بحثية، يصدرها الصندوق وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الانترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات أو الأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طبعها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171765

البريد الإلكتروني: [economic@amfad.org.ae](mailto:economic@amfad.org.ae)

Website: <https://www.amf.org.ar>

## قائمة المحتويات:

- 3 قائمة المحتويات: .....
- 5 قائمة الأشكال البيانية.....
1. مقدمة: .....
2. التمويل المتوافق مع الشريعة والتمويل الأصغر: .....
- 7 1.1. المسح الأدبي للدراسات السابقة: .....
- 9 2.2. أسس التمويل المتوافق مع الشريعة: .....
- 9 1.2.2. منع الفائدة والغرر: .....
- 10 2.2.2. حرية التعاقد: .....
- 10 3.2.2. التيسير ورفع الحرج: .....
- 11 4.2.2. منع الغبن: .....
- 11 5.2.2. تقاسم الربح والخسارة: .....
- 12 6.2.2. التركيز على النشاط الحقيقي: .....
- 13 3. التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتنمية: .....
- 13 1.3. التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي: تجسير الفجوة .....
- 13 2.3. لماذا التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة: .....
- 13 1.2.3. تحقيق الشمول المالي: .....
- 13 2.2.3. التقليل من البطالة: .....
- 14 3.2.3. التمويل المسؤول اجتماعياً: .....
- 15 3.3. ما الذي يميز التمويل الأصغر الإسلامي؟ .....
- 15 1.3.3. الامتثال لأحكام الشريعة: .....
- 15 2.3.3. القبول لدى فئات واسعة من المجتمع: .....
- 16 3.3.3. تنوع عقود التمويل الإسلامي: .....
- 16 4.3.3. حماية طالبي التمويل: .....
- 16 4.4.3. المنافع والآثار المتوقعة للتمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة: .....
- 16 1.4.3. استهداف الفقراء: .....
- 17 2.4.3. تقليل البطالة: .....
- 17 3.4.3. أقل عرضة لخطر فرط المديونية: .....
- 18 4.4.3. توجه التمويل نحو المشروعات ذات الأولوية: .....
- 5.3. تحديات التنظيم والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي والاختلافات الرئيسية مع القطاع التقليدي: .....
- 18

4. تجارب رائدة في مجال التمويل الأصغر: ..... 19
- 1.4. التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في ماليزيا: ..... 20
- 1.1.4. مؤسسات التمويل الأصغر المركزية: ..... 21
- 2.1.4. المؤسسات المالية التعاونية: ..... 21
- 3.1.4. المؤسسات المالية التنموية: ..... 21
- 4.1.4. البنوك التجارية التي لديها خطط للتمويل الأصغر: ..... 21
- 2.4. التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بإندونيسيا: ..... 22
- 1.2.4. البنوك الإسلامية: ..... 23
- 2.2.4. البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة: ..... 24
- 3.2.4. التعاونيات المالية الإسلامية ..... 24
- 3.4. دراسة حالة بنغلاديش: ..... 25
5. التمويل الأصغر الإسلامي في الدول العربية: الواقع، التحديات والآفاق المستقبلية: 26
- 1.5. واقع التمويل الأصغر في الدول العربية وتحديات تطويره: ..... 26
- 2.5. التمويل الأصغر الإسلامي في الدول العربية: ..... 28
- 1.2.5. نظرة عامة حول قطاع التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي ..... 28
- 2.2.5. مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة: ..... 30
- 6.5. الوقف ودوره في التمويل الأصغر ..... 32
- 1.6.5. التمويل الأصغر الإسلامي القائم على الوقف: ..... 33
- 2.6.5. صناديق الوقف للمشروعات الصغرى: ..... 34
- 3.6.5. الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء: ..... 34
6. خاتمة وتوصيات: ..... 36
- المراجع: ..... 38

### قائمة الأشكال البيانية

- شكل 1. تطور عدد وحجم أصول مؤسسات التمويل الأصغر في إندونيسيا ..... 23
- شكل 2. نموذج التمويل الأصغر القائم على الوقف ..... 33
- شكل 3. نموذج الصندوق الوقفي للتمويل الأصغر ..... 34

## 1. مقدمة:

يعتبر موضوع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بالوطن العربي موضوعاً ذا أبعاد متشعبة ومتداخلة في نفس الوقت. فمن ناحية وبالرغم من أن الدول العربية تعتبر قائدة الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، حيث تستحوذ على ما يزيد من نصف حجم أصول التمويل الإسلامي، إلا أن معظم التطبيقات المؤسسية السائدة للتمويل الإسلامي هي ذات صبغة تجارية بحتة، كالبنوك التجارية وشركات التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار وشركات التمويل الجماعي وغيرها، وهي كلها تستهدف بطريقة أو بأخرى قطاع الشركات وأصحاب الدخل المرتفع والمتوسط والميسورين، في حين لا يتوجه إلا القليل من التمويل للفئات الهشة والمحرومة مالياً، كما لا تمثل نسبة التمويل الأصغر الإسلامي حالياً سوى واحد في المئة من إجمالي مشاريع التمويل الأصغر على الصعيد العالمي (AlMaktoum Initiatives, 2017).

في الوقت ذاته، لا يزال تحدي خفض معدلات البطالة على رأس التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية حيث يُمثل معدل البطالة في الدول العربية البالغ نحو 10 في المئة وفق بيانات البنك الدولي ضعف معدل البطالة المسجل في العالم (صندوق النقد العربي، 2019)، كما أن هناك نسبة 63% من سكان البالغين في الوطن العربي (البالغ عددهم 414 مليون نسمة) لا يزال بإمكانهم الاستفادة من الحصول على التمويل الرسمي.

هناك عدد متزايد من الدراسات التي تشير إلى أن نسبة معتبرة من غير المشمولين مالياً، يعتقدون أن بعض الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل التقليدية (بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر) لا تتوافق مع معتقداتهم الدينية المتعلقة بالمعاملات المالية ((Tahiri Jouti, 2018) (Khmous & Besim, 2020))، كما أن نسبة معتبرة منهم لديهم الاستعداد للقبول بمنتجات التمويل الأصغر، وإنما يشترط أن يكون متوافقة مع ضوابط الشريعة حتى لو زادت تكلفتها مقارنة بالتمويل التقليدي Karlan, Osman, & Shammout (2020)

يظهر التحليل السابق فجوة واضحة في المجالات التي يجب أن يتجه نحوها التمويل الإسلامي، حيث إن هناك حاجة ملحة لانفتاح التمويل الإسلامي بشكل أوسع على قطاع التمويل الأصغر. تشير بعض التجارب الرائدة إلى أن تفعيل دور قطاع التمويل الأصغر يمكن أن يكون ركناً مهماً ضمن استراتيجيات تقليل الفقر والبطالة وتحسين نسب الشمول المالي، وهي كلها غايات تعتبر من صميم أهداف وغايات ومبادئ

التمويل الإسلامي القائمة على العدالة في الوصول للموارد والتوازن بين مكونات المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومع الزخم الذي اكتسبته الصناعة المالية الإسلامية خلال العقدین الأخيرین وبشكل خاص خلال وبعد الأزمة المالية العالمية، وانتشارها في الكثير من دول العالم بالقارات الخمس، وتوسع تطبيقاتها (بنوك، تأمين، أسواق مال)، واكتسابها للمرونة والمتانة، فهي تعتبر نظرياً مهياً لتلبية حاجات التمويل الأصغر، وتجسير الفجوة الحاصلة الآن في نسب الشمول المالي بالدول العربية والإسلامية، من خلال مجموعة من العقود التي تلبى مختلف احتياجات طالبي التمويل.

تستعرض الدراسة التجارب الرائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، وعوامل نجاحها وأهم ما حققته من إنجازات، ومحاولة إسقاط تلك التجارب على اقتصاديات الدول العربية مع مراعاة خصوصياتها، والخروج بمنهج علمي لتطبيق وتفعيل التمويل الأصغر الإسلامي بالدول العربية لأغراض تقليل البطالة وتخفيض حدة الفقر وزيادة نسب الشمول المالي وتحسين الظروف الاقتصادية.

**الجزء الأول** من الدراسة يراجع أهم الأدبيات العلمية التي تناولت طبيعة التمويل الأصغر الإسلامي وتطبيقاته العملية، وأهميته، وأهم إنجازاته في مجموعة من الدول الرائدة في التمويل الأصغر. **الجزء الثاني** تم تخصيصه للإطار النظري الخاص بالتمويل الأصغر الإسلامي ومبادئ التمويل الإسلامي ذات العلاقة بالتمويل الأصغر. استعراض تجارب رائدة في قطاع التمويل الأصغر الإسلامي كان موضوع **الجزء الثالث** من الدراسة، أما **الجزء الرابع** فيتناول أسس بناء استراتيجيات تطوير التمويل الأصغر الإسلامي بالدول العربية. اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات وآفاق البحث المستقبلية.

## 2. التمويل المتوافق مع الشريعة والتمويل الأصغر:

### 1.2. المسح الأدبي للدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق الشمول المالي وتقليل البطالة والفقر، كما شملت الدراسات تقييم تجارب بعض الدول التي تبنت التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة، بشكل خاص تجارب إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش، أو تجارب مجموعات الدول مثل الدول العربية أو دول جنوب شرق آسيا، وغيرها، وفيما يلي استعراض لأحدث وأهم ما توصلت له الدراسات العلمية:



تعتبر دراسة البنك الدولي (Karlan, Osman, & Shammout (2020) والتي استهدفت التعرف على دوافع الأفراد للاقتراض من مؤسسات التمويل ذات أهمية، حيث اختبرت ثلاثة عوامل مؤثرة على قرار الإقتراض وهي: التسعير (تكلفة القرض)، الالتزام بمبادئ الشريعة، المصادقة الشرعية للمنتجات (قيام كيان معين بتسويق المنتجات على أنها متوافقة مع الشريعة). توصلت الدراسة إلى أن الطلب على التمويل لا يخضع فقط لخصائص المنتج الاقتصادية (تكلفة التمويل والشروط)، بل يرجع أيضا إلى ما إذا كان المنتج يتماشى مع الاعتبارات الاجتماعية والدينية للمستهلك أم لا. تعتبر هذه النتائج مهمة لصانعي السياسات، وفي مجال التمويل الأصغر تعني أنه يجب توفير منتجات تمويل أصغر متوافقة مع الشريعة لوجود شرائح يكون قرار الحصول فيها على الخدمات المالية هو التوافق الشرعي.

استهدف (Tahiri Jouti (2018) تقييم تأثير تبني التمويل المتوافق مع الشريعة على الشمول المالي، وتوصل إلى أن إدخال هذا النوع من التمويل لا يعزز الشمول المالي فحسب، بل يمكن أن يتسبب في هجرة مالية إلى البنوك الإسلامية والتي بدورها يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة وتعتمد على العديد من العوامل التي تتطلب تحليلاً عميقاً.

حاول (Khmous & Besim (2020) التعرف على كيفية تأثير حصة الصيرفة الإسلامية (نسبة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي) على الشمول المالي في 14 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، والعوائق التي تواجهها، وتوصلا إلى أن الشمول المالي، لا سيما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط، أقل من المتوسط العالمي، وتسهم الممارسات المصرفية الإسلامية أيضاً في تحقيق المزيد من الشمول المالي، خاصة للأفراد الذين تمثل الاعتبارات الدينية أساساً لاتخاذ قرار التمويل والادخار.

ولغرض الكشف عن محددات الشمول المالي الإسلامي في إندونيسيا، فقد استخدمت دراسة (Ali, Devi, Furqani, & Hamzah (2020) عملية الشبكة التحليلية (ANP) لجمع آراء الخبراء وردودهم من الأكاديميين والمنظمين والممارسين في قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الشمول المالي الإسلامي يتأثر بعوامل الطلب والتي تشمل محو الأمية المالية، والالتزام الديني، والعامل الاجتماعي والاقتصادي، والتأثير الاجتماعي، وكذلك بعوامل العرض التي تشمل بدورها المحفزات الأساسية للشمول المالي الإسلامي مثل رأس المال البشري، والمنتجات والخدمات، والبنية التحتية، والسياسات، واللوائح.

استخدمت دراسة (Shinkafi, Yahaya, & Sani (2020) منهجية مكتبية قائمة على الرجوع إلى الوثائق ذات العلاقة بموضوع الشمول المالي المتوافق مع الشريعة، وتوصلت إلى أن كلا من التقنيات القوية، وخدمات الإقراض الأصغر والتمويل الأصغر، والالتزام القانوني والتنظيمي للمنظمين وواضعي السياسات في المؤسسات المالية الإسلامية، والوعي العام الواسع بالخدمات والمنتجات المالية الإسلامية؛ الكفاءة المالية ومحو الأمية، والبنية التحتية المالية، كلها تعتبر من الدوافع الحتمية لتحقيق الشمول المالي وخاصة بالنسبة للنساء وذوي الدخل المنخفض وقرءاء المناطق الريفية.

بحث (Hassan, Hossain, & Unsal (2018) العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتمويل المتوافق مع الشريعة، لمعرفة ما إذا كانت زيادة الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة ستزيد من الحسابات المصرفية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وحسب الدراسة، فإن الخدمات المالية الشاملة مفيدة للبلد ككل، وخاصة للأفراد الأكثر فقراً، مما يمنحهم مزيداً من فرص الاستثمار والتمويل، ونظراً لأن الشريعة الإسلامية تحدد ضوابط للخدمات المصرفية التي يجب اتباعها، فإن الكثيرين لديهم قناعة واعتقاد أن البنوك التجارية لا تتبع هذه الإرشادات، وهو ما يؤدي إلى الاستبعاد الطوعي من تلك الخدمات، ومن هنا تنبع إمكانية تطوير التمويل المتوافق مع الشريعة كوسيلة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لدى هذه الفئات من المجتمع.

## 2.2. أسس التمويل المتوافق مع الشريعة:

يقوم التمويل المتوافق مع الشريعة على مجموعة من الأسس والمبادئ، تتجه في مجملها إلى ضمان التوازن والعدل بين طرفي التعاقد، ويتوقع أن يؤدي هذا التوازن على المستوى الفردي إلى حدوث استقرار على المستوى الكلي. نذكر فيما يلي أهم أسس التمويل المتوافق مع الشريعة التي تدعم استخدامه لأغراض التمويل الأصغر، خاصة أنه موجه للفئات الهشة في المجتمع كالقرءاء والمعوزين وأصحاب الدخل المنخفض، والمعرضين لفقدان الدخل والبطالة:

### 1.2.2. منع الفائدة والغرر:

تمنع ضوابط التمويل المتوافق مع الشريعة التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وترى أن فيه ضرراً على الطرف الأضعف في العقد (مثلاً: المقترض في عقد القرض)، وهو ما يؤدي إلى العداوة والمشاحنة بين المتعاقدين. وموضوع الفائدة ذو أبعاد متشعبة،

وقد خصصت له دراسات وبحوث كثيرة، والغوص فيه ليس سهلاً للكثيرين، خاصة غير المختصين.

أما الغرر فهو بدوره من أصول التمويل الإسلامي، ويعرف على أنه ما كان مستور العاقبة (حافظ، 2005)، وحكمة منع الغرر هي تحصين الأموال من الضياع ومنع المنازعات والمخاضات بين المتعاقدين، ومن أمثلة الغرر بيع المعجوز عن تسليمه كبيع الطير في الهواء أو بيع الثمار قبل بدو صلاحها أو البيع دون تحديد الثمن أو دون تحديد السلعة أو دون تحديد خصائصها وغيره.

ولأنه لا تكاد تخلو معاملة من شيء من الغرر؛ فقد اشترط العلماء أوصافاً للغرر المؤثر، لا بد من وجودها حتى يكون ممنوعاً، منها أن يكون الغرر كثيراً، وأن يمكن التحرز منه دون مشقة وأن يكون أصلاً غير تابع (قندوز، 2019). ويترتب عن منع الغرر أن يتم منع الكثير من المعاملات التي تنطوي على درجات عالية من المخاطرة كالمضاربات السعرية والمشتقات المالية.

### 2.2.2. حرية التعاقد:

المقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع، وحرمة كإن يشتمل العقد على الربا، أو نحوه. فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعاقدة مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشرع فهي باطلة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها. (أبو زهرة، 1977). إن هذا المبدأ يعني أن بالإمكان تطوير عقود التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة دون قيود أو شروط باستثناء عدم اشتمالها عما نهى عنه الشرع، وهذا لا شك أنه يخدم هذا القطاع الذي يحتاج إيجاد وابتكار منتجات وأدوات وعقود تفي بالمتطلبات المختلفة لطالبي التمويل الأصغر.

### 3.2.2. التيسير ورفع الحرج:

رفع الحرج يعني من دون مشقة أو ضيق، وتقر الشريعة أن العبد إذا صار في حالة لا يستطيع معها القيام بواجباته (سواء عبادات أو معاملات) على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرحم له في أدائها حسب استطاعته، وفي هذا رفع للحرج عن العباد. ويظهر أثر هذه القاعدة واضحاً في مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحاً أمام العباد وجعل الأصل فيها من الإباحة و لم

يضع من القيود الا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل (قندوز، 2008).

#### 4.2.2. منع الغبن:

الغبن عند الفقهاء هو النقص في أحد العوضين (الثن أو المبيع) بأن يكون أحدهما أقل من العوض الآخر عند التعاقد، وذلك بأن يكون الثمن أقل أو أكثر من قيمة المبيع (حماد، 2005) والمقصود بالقيمة: ما يساويه المبيع في تقويم المقومين (أهل الخبرة)، أما الثمن فهو كل ما يترضى عليه المتعاقدان، أي الثمن المسمى في العقد (السحبياني، 2005). يهدف منع الغبن في المعاملات هو إزالة الضرر عن المتعاقدين، وتحقيق النفع لهم وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وتحقيق التعادل أو التناسب بين ما يعطيه ويأخذه طرفا المعاملة. ومنع الغبن ليس حصراً على التمويل الإسلامي، بل إن معظم القوانين والتشريعات تمنع الغبن لما فيه من ضرر (سواءً كان ذلك بسبب المعاملة أو لظروف خارجة عنها)، حيث تسمح التشريعات للقاضي بالتدخل في العقد لرفع الغبن الفاحش، وتعطي للمتعاقد المغبون الخيار في طلب أمرين: إبطال العقد أو إرجاع العقد إلى وضع ليس فيه ضرر بيّن على أي طرف.

#### 5.2.2. تقاسم الربح والخسارة:

جزء مهم ومعتبر من التمويل الإسلامي هو التمويل القائم على المشاركة (Profit and Loss Sharing)، حيث يمكن تقسيم أدوات التمويل الإسلامي إلى أدوات دين وأدوات مشاركة. تشمل أدوات الدين أو الأدوات القائمة على الدين المنتجات المالية التي تكون محصلتها دين في ذمة أحد طرفي الأداة، وتشمل المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة، في حين تشمل أدوات المشاركة كلا من المضاربة، والمشاركة، والمزارعة، والمغارسة، والمساقاة. تمثل أدوات التمويل تقاسم الأرباح والخسائر روح التمويل الإسلامي، ومع ذلك -عملياً- تميل معظم تطبيقات التمويل الإسلامي إلى استخدام أدوات الدين (M. Kabir & Mervyn (2009). يعتقد رواد التمويل الإسلامي أن نظام اقتسام الأرباح والخسائر يمكن أن يكون بديلاً كاملاً للنظام المصرفي القائم على الفائدة، يفي بكل متطلباته ويتميز عنه بأنه يقوم على أسس عادلة، حيث يتم في هذا النمط من التمويل تقاسم الخسائر بين الممول والمستثمر بناءً على الحصص، كما يتم تقاسم الأرباح (عند تحققها فقط) بناءً على نسبة يتفق عليها، ويستعاض عن معدلات العوائد بالنسب. إن مشاركة طرفي المعاملة في نتائجها يجعل كلا الطرفين حريصاً على نجاحها، في حين يكون تركيز الدائن في العقود القائمة

على الدين (القرض مثلاً) على ضمان الوفاء بدينه من خلال المطالبة بضمانات عينية وشخصية دون إيلاء نجاح المشروع الاهتمام اللازم.

### 6.2.2. التركيز على النشاط الحقيقي:

المتأمل في عقود التمويل الإسلامي، يجدها في معظمها قائمة على منح تمويل حقيقي، بمعنى آخر وجود سلعة أو أصل في المعاملة، في حين أن التمويل النقدي المحض، يحتاج إجراء تركيب لتلك العقود. المرابحة والسلم والاستصناع هي عقود قائمة على أصول أو موجودات، في حين أن عقود الإجارة بأنواعها تقوم على منافع تلك الموجودات. أما عقود المشاركات (مشاركة، مضاربة، مزارعة، مساقاة)، فهي كلها تقوم إما على عمل أو مشروع تجاري، ولا يمكن تصور أنها تقوم على تبادل نقدي محض. للوصول إلى تمويل نقدي محض، يحتاج الممول أن يقوم بتركيب أكثر من عقد، فالتورق مثلاً وهو صيغة تمويلية مركبة، تتطلب من الممول (المتورق) أن يقوم بشراء سلعة بأجل (مرابحة) ثم إعادة بيعها حالاً. لا يتيح أي عقد من عقود التمويل المتوافق مع الشريعة الهادفة للربح إمكانية الحصول مباشرة على نقد، والعقد الممكن لتحقيق هذا الغرض هو القرض والذي يعتبر من عقود التبرع والارتفاق لا من عقود الاستثمار، ذلك أن عقد القرض لا يمكن أن يكون مصدرًا للربح.

### 3. التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتنمية:

#### 1.3. التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي: تجسير الفجوة

على الرغم من نمو قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة القائم على تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية كالتمويل والتأمين والادخار وغيرها من الخدمات الأخرى المتوافقة مع الشريعة، فإن الكثير من البيئات الحاضنة لهذا القطاع (البلدان ذات الغالبية المسلمة) ما تزال تواجه تحديات تتعلق بمعدلات الشمول المالي التي لا تزال منخفضة، ونسب الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة نسبياً وغيرها من المؤشرات التي تؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. هذا الوضع يعني وجود فجوة بين التمويل المتوافق مع الشريعة واحتياجات المجتمعات، بمعنى آخر لا ينعكس نمو التمويل الإسلامي في توسع دائرة المستفيدين من الفئات الهشة في المجتمع، برغم أن مبادئ التمويل المتوافق مع الشريعة القائمة على أسس المشاركة في الربح والخسارة والمنفعة المتبادلة والدور الإنساني والاجتماعي تقتض أن لا توجد فجوة كهذه أو تقل بشكل جوهري.

#### 2.3. لماذا التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة:

يساعد التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة، التي تحقق المبادئ العامة للتمويل المتوافق مع الشريعة القائم على التوزيع العادل للثروة والتوازن، وتساعد واضعي السياسات ومنتخذي القرار، نذكر منها:

#### 1.2.3. تحقيق الشمول المالي:

من المتفق عليه أن أحد أسمى أهداف التمويل الأصغر هو وصول الخدمات المالية للمحرومين مالياً، غير أن التطبيقات في الكثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة تبين أن الكثير من هؤلاء المحرومين لا يتقبلون الخدمات المالية التي تصلهم لأسباب دينية وثقافية. يحل التمويل الأصغر الإسلامي هذه الإشكالية من خلال توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة تلبي احتياجات هذه الفئة من المجتمع.

#### 2.2.3. التقليل من البطالة:

لا يزال تحدي خفض معدلات البطالة على رأس التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية حيث يُمثل معدل البطالة في الدول العربية البالغ نحو 10 في المئة وفق بيانات البنك الدولي ضعف معدل البطالة المسجل في العالم. يستلزم خفض معدلات

البطالة مجموعة من السياسات الهادفة إلى إحداث تحول شامل في هيكل الاقتصادات العربية، وزيادة مستويات ديناميكية أسواق العمل، وتقوية دور القطاع الخاص، علاوة على مبادرات وسياسات لدعم التكامل الإقليمي والعالمي، ويشكل تفعيل دور قطاع التمويل الأصغر استراتيجية فاعلة لتحقيق هذا الغرض، خاصة أن تجارب بعض الدول النامية أثبتت نجاحها (كما سيتم الإشارة إليه).

### 3.2.3. التمويل المسؤول اجتماعياً:

يشترك الاستثمار المستدام والمسؤول والمؤثر مع التمويل المتوافق مع الشريعة في نفس الأصول والتطلعات، رغم أنهما يستخدمان -عملياً- كمقاربتين مختلفتين. المشترك بينهما هو الأساس الأخلاقي الذي يضع الأمانة (أو الرعاية الإدارية) وخلق القيمة المجتمعية في طليعة التمويل. ولأن التمويل المتوافق مع الشريعة يمنع الربا والغرر والغبن والاستغلال والظلم ويمنع تمويل الاستثمارات في الأنشطة غير المباحة والأنشطة الضارة بالإنسان أو بالبيئة، فإن المتأمل في هذه القيود والضوابط يجد أنها تقترب بشكل كبير من الاستثمار المستدام والمسؤول القائم على جعل الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في صلب أي مناقشة حول الاستثمار (Hayat, 2019). يمكن النظر على سبيل المثال إلى محظورات التمويل الإسلامي (كتحريم المتاجرة بالبشر والمواد الضارة كالمخدرات والمهلوسات وتجارة المواد الإباحية والتبغ وغيرها) على أنها متسقة تماماً مع نهج الفحص الإقصائي (exclusionary screening) المستخدم في أساليب التمويل المسؤول اجتماعياً.

بالإشارة إلى ما تم استعراضه حول واقع الشمول المالي ومعدلات البطالة بالدول العربية، فإنه يمكن النظر للتمويل الأصغر على أنه أحد الخيارات المطروحة أمام صانعي السياسات للوصول إلى الفقراء القادرين على العمل وتحقيق المزيد من الشمول المالي في المجتمعات العربية. تظهر تجارب بعض الدول النامية، أن قطاع التمويل الأصغر عندما يتم بناؤه على أسس سليمة، يقلل من البطالة ويحد من خسارة الوظائف، كما يساعد الفقراء ومحدودي الدخل على الاعتماد على أنفسهم ذاتياً في توفير احتياجاتهم المعيشية، بدلاً من الركون إلى البطالة أو المساعدات التي تقدمها الدولة.

على مستوى العالم العربي، يعتبر قطاع التمويل الأصغر ناشئاً إذا ما تمت مقارنته بدول جنوب شرق آسيا ودول شرق أوروبا وحتى بعض الدول الإفريقية، ومع ذلك فهو يعرف اهتماماً متزايداً من حكومات الدول العربية، حتى برزت تجارب عربية

رائدة في هذا المجال من خلال العمل على توفير البيئة القانونية الحاضنة، ودعم عمل هذه المؤسسات وتوفير سبل النمو.

### 3.3. ما الذي يميز التمويل الأصغر الإسلامي؟

يتوقع لمبادرات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة أن تسهم في وصول الخدمات المالية اللازمة إلى السكان ذوي الدخل المنخفض، وهو أمر مطلوب في التمويل المتوافق مع الشريعة القائم على العدل والتوازن. إضافة إلى كونه يقوم على أسس تدعم وصوله إلى ذوي الدخل المحدود، فإن التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة يتميز بمجموعة من الخصائص مقارنة بنظيره التقليدي، أهمها:

#### 1.3.3. الامتثال لأحكام الشريعة:

يعتبر الامتثال للشريعة أولى خصائص التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة، وهو ما يمكن أن يساعد مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى عدد كبير من المسلمين الذين يفضلون أشكال النشاط المالي المتوافق مع الشريعة، كما أنه يشكل فرصة للتمويل المتوافق مع الشريعة ليعكس قيمه الأساسية ورسالته، والخروج عن الممارسات الغالبة حالياً على التمويل الإسلامي وهي التي تأخذ في الغالب الشكل التجاري البحت، وهو ما جعل البعض يصف التمويل المتوافق مع الشريعة أنه يتجه للميسورين على حساب المحرومين والفئات الهشة في المجتمعات العربية والإسلامية.

#### 2.3.3. القبول لدى فئات واسعة من المجتمع:

يعتبر التمويل الإسلامي عموماً أكثر قبولا لدى المستفيدين بحكم الخلفية العقدية والثقافية للمجتمعات العربية، وقد سبق استعراض نتائج بعض الدراسات الميدانية والتطبيقية في أدبيات هذه الدراسة والتي أوضحت أنه في الكثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة بما فيها الدول العربية، وبرغم توافر الخدمات المالية لمساعدة الفقراء، إلا أن كثيراً من الناس يرون أن المنتجات المالية تتعارض مع المبادئ التي تنصّ عليها أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى إحجامهم عن قبول المساعدة، وهذا ما يحرم فئات من المجتمع من الوصول إلى التمويل ويجعلهم عملياً خارج دائرة الاقتصاد. مع ذلك، سعت بعض مؤسسات التمويل الأصغر لإتاحة خدماتها أمام العملاء المسلمين من ذوي الدخل المنخفض الذين يرغبون في الاستفادة من مزايا منتجات تتوافق مع المبادئ المالية الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى ظهور



مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي كمنتج متخصص جديد في السوق، ويتوقع أن يؤدي التوسع في ذلك إلى جذب المزيد من المستفيدين.

### 3.3.3. تنوع عقود التمويل الإسلامي:

يشير التمويل الأصغر إلى مجموعة من المعاملات المالية التي تنتم بالصغر من حيث المبلغ، والتي يمكن أن تكون في شكل حسابات إيداع، منتجات تأمين وادخار وغيره.

في التمويل التقليدي، تميل المنتجات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر إلى كونها أدوات دين (قرض) وإن تمت هيكلتها بطرق مختلفة، غير أن تنوع عقود التمويل الإسلامي ما بين عقود قائمة على موجودات، وعقود قائمة على منافع الموجودات، وعقود المشاركة في الربح والخسارة، يجعل قائمة الخدمات والمنتجات المالية التي يمكن تقديمها من خلال التمويل الأصغر كبيراً جداً. عملياً، تعمل بعض المؤسسات المالية الإسلامية على تكييف منتجاتها ومنهجياتها المبتكرة للوصول إلى الأفراد غير المشمولين مالياً بما فيهم الفقراء والفئات الهشة من المجتمع، وهو ما يتوقع له أن يثري تجربة التمويل الإسلامي ككل ويزيد من نسب الشمول المالي. ويساعد تنوع العقود المالية الإسلامية على ابتكار وتطوير منتجات جديدة من خلال الهندسة المالية للمنتجات، والعمل على تحسين كفاءة الأدوات المالية وتقليل أخطارها، ويحتاج ذلك العمل إلى تكييف مجموعة منتجاتها ونماذج التشغيل.

### 4.3.3. حماية طالبي التمويل:

إستناداً إلى مبادئ التمويل المتوافق مع الشريعة، يتوقع أن تساعد تلك المبادئ على حماية حقوق طالبي التمويل. منع الغرر والغبن والمشاركة في تحمل الأخطار والخسائر وإنظار المعسر، يفترض أن تجعل طالب التمويل في وضع أفضل مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على ضمان استرداد المبالغ، وفي حالات عدم السداد زيادة الفوائد المترتبة عن التأخير.

### 4.3. المنافع والآثار المتوقعة للتمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة:

مثله مثل التمويل الأصغر التقليدي، فإن التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة له بعدان اقتصادي واجتماعي، ولهذا من المتوقع أن يحقق المنافع التالية:

### 1.4.3. استهداف الفقراء:

يستهدف التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الأفراد الأشد فقراً، وحيث أن الفقراء ينفرون من الاستدانة، فإن تنوع صيغ التمويل المتوافق مع الشريعة التي توفر بدائل

قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، يعني أن هناك الكثير من الفقراء سيكونون على استعداد للإستفادة من هذا النوع من التمويل مقارنة بالتمويل الأصغر التقليدي القائم على أساسا على قروض ذات فائدة ثابتة، كما أن صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة وبشكل خاص تلك القائمة على المشاركة لا تتطلب من طالبي التمويل توفير ضمانات مقابل التمويل، وعادة ما يشكل توفير الضمانات حاجزا أمام الفقراء ومحدودي الدخل في الحصول على الكثير من الخدمات المالية.

### 2.4.3. تقليل البطالة:

تعتبر مساهمة التمويل الأصغر (القائم على أسس سليمة) في خلق فرص العمل محل إجماع (Datta & Sahu (2021)، وآليات ذلك كثيرة من خلال تمويل المشروعات المتناهية الصغر أو تقديم الدعم للفقراء القادرين على العمل لتمويل دورة الإنتاج وغيرها. تؤدي هذه العوامل إلى انتشار فئات الفقراء القادرين على العمل والعاطلين وبعض ملاك عوامل الإنتاج (مثلا الأرض) من دائرة العطالة إلى دائرة العمل، ليكونوا بعد ذلك قادرين على خلق فرص لغيرهم. ولأن نموذج عمل التمويل الأصغر المتوافق يمكن أن يكون وفق نموذج التمويل التقليدي، ويزيد عليه بعض المناهج القائمة على المشاركة، فإن ذلك يوفر له أسباب تحقيق نتائج أفضل في مجال خلق الوظائف وتقليل البطالة.

### 3.4.3. أقل عرضة لخطر فرط المديونية:

يعتبر خطر فرط المديونية أهم الأخطار التي تواجه قطاع التمويل الأصغر، وهو يعني لجوء طالب التمويل إلى الحصول على خدمات التمويل الأصغر من أكثر من جهة، ولذلك أسباب عدة منها انخفاض قيمة القروض الممنوحة التي لا تفي غالبا باحتياجات طالبي التمويل ما يضطرهم لطلب تمويل جديد قبل سداد الدين القديم، ومنها أيضا المنافسة، حيث تظهر الممارسات أنه وبسبب تركيز معظم مؤسسات التمويل الأصغر على نفس المناطق (مثلا: المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية)، فيغري ذلك طالبي التمويل بطلب أكثر من قرض. وبغض النظر عن الأسباب المذكورة، فإن هناك أمراً جوهرياً يؤدي إلى ظهور تحدي فرط المديونية يتمثل في طبيعة العلاقة بين مؤسسة التمويل الأصغر وطالبي التمويل من الفقراء ومحدودي الدخل، حيث تقوم في الغالب على القرض الذي يترتب عنه مديونية على المتمول. إذا عملت مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي من خلال عقود التمويل المختلفة، بشكل خاص عقود المشاركة في الربح (كالمضاربة والمشاركة)، فإن جزءا مهما من التمويلات لن تكون ديونا، بل ستكون مؤسسة التمويل الإسلامية تارة دائنة وتارة

تاجراً (بائعاً أو مشترياً) وتارة شريكاً، وهو ما يتوقع له أن يخفف من تحدي فرط المديونية.

#### 4.4.3. توجه التمويل نحو المشروعات ذات الأولوية:

يتوجه التمويل المتوافق مع الشريعة إلى المشروعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا تشكّل الجدوى التجارية (الربحية) للمشروع الصغير المعيار الأهم ضمن قرار التمويل، بل تراعي مؤسسات التمويل المتوافق مع الشريعة الجوانب الشرعية والاجتماعية والمنافع المتوقعة للمشروعات، لذا تحظر ضوابط التمويل المتوافق مع الشريعة تمويل المشروعات المضرة بالبيئة أو المضرة بالإنسان (مثل منتجات التبغ والكحول) حتى لو كانت مجدية من الناحية التجارية.

#### 5.3. تحديات التنظيم والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي والاختلافات

##### الرئيسة مع القطاع التقليدي:

كما هو الحال في التمويل التقليدي، يمكن تنظيم الوظيفة الإشرافية للتمويل الإسلامي بطرق مختلفة، مع ضمان تحقيق أهداف معينة، تشمل الاستقلال التشغيلي للوكالة الإشرافية، مدعوماً بموارد كافية، وإطار قانوني سليم، وهيكلاً حوكمة جيد التصميم، وممارسات مساءلة قوية. ويتمثل التحدي الذي يواجه الجهات التنظيمية للتمويل الأصغر في كيفية الموازنة بين إمكانية الحصول على الخدمات المالية والاستقرار المالي وسلامة القطاع المالي وحماية المستهلك. إن هذا التوازن المعقد، ودائم التغير، يتطلب تحليلاً مستمراً للمنافع والتكلفة. وغالباً ما يشمل إلى جانب الجهات التنظيمية المالية، هيئات حكومية أخرى أيضاً، مثل هيئة حماية المستهلك، وجهاز حماية المنافسة، وهيئة الرفاه الاجتماعي، والسلطات المنوط بها إنفاذ القوانين (القضاء مثلاً). وما لم يكن هناك اتصال قوي وتنسيق فيما بين هذه الهيئات كلها، تظهر على الأرجح تحديات جمة قد يصعب مواجهتها.

لا تسعى اللوائح التنظيمية التي يجري سنّها للتمويل الأصغر إلى حماية النظام المالي والمودعين فحسب، بل أيضاً إلى تعزيز قدرة الفقراء على الحصول على التمويل الرسمي، ومع أنه قد يُنظر للتنظيمات على أنها حواجز في وجه المؤسسات المالية، إلا أنها يمكن أن تشكّل عنصر تشجيع يمكن وبسهل الإقراض الأصغر الأساسي. وفي بعض البلدان، ينبغي تطبيق إصلاحات تسمح بشكل قانوني واضح للكيانات غير المصرفية بممارسة أنشطة الإقراض. ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية لأن الأطراف

التجارية لا ترغب في الغالب في العمل بسوق التمويل الأصغر إلا بعد أن يتم اختبار هذه السوق من قبل المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المقرضين غير التجاريين. بالرغم من هذه الأهمية الإشرافية والرقابية على قطاع التمويل الأصغر في العموم وقطاع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بالخصوص، يبدو أن المشرفين في العديد من السلطات الإشرافية والرقابية يفتقرون إلى الترخيص المخصص وإجراءات الفحص للصيرفة المتوافقة مع الشريعة. إضافة إلى ذلك، لا يبدو أن المشرفين على البنوك المتوافقة مع الشريعة يمتلكون القدرة على الإشراف على كل من الأنشطة المصرفية وأنشطة الصناديق المشتركة التي تقوم بها البنوك المتوافقة مع الشريعة، وهو ما يتطلب نهجاً متعدد القطاعات يغطي الأعمال المصرفية والتأمين وسوق الأوراق المالية على غرار أسواق الأوراق المالية. تؤكد هذه التعقيدات على أهمية قيام السلطات الوطنية بتنفيذ المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل المتوافق مع الشريعة (القطاع المصرفي)، والتي بنيت على أساس لجنة بازل بشأن المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي. ستكون مؤشرات السلامة المالية للمصارف المتوافقة مع الشريعة مهمة. في هذا السياق، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية اتخذ خطوات عملية لتطوير مؤشرات احترازية وهيكلية للتمويل الإسلامي على أساس مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي.

يتمثل أحد التحديات المهمة في مجال الصيرفة الإسلامية في المعالجة التنظيمية المناسبة لمقياس تحليل حسابات الاستثمار لتقاسم الأرباح للبنوك الإسلامية. من الناحية الوظيفية، تسمح هذه الحسابات بتقبل بعض الخسائر على الأصول التي يمولها أصحاب هذه الحسابات عند حساب نسبة كفاية رأس المال، والتي تختلف بين 50 بالمائة و70 بالمائة. علاوة على ذلك، ونتيجة لما سبق، ساهمت حسابات الاستثمار القائمة على المشاركة في الربح والخسارة) في صمود البنوك من خلال احتياطي أعلى وسيولة أكبر.

#### 4. تجارب رائدة في مجال التمويل الأصغر:

عرفت مؤسسات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة إنتشاراً واسعاً خلال العقد الأخيرين، حيث شكّلت هذه المؤسسات دوراً محورياً لمكافحة الفقر في العديد من الدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية، ويظهر للمتتبع لانتشار التمويل الأصغر الإسلامي أنه ينمو في دول كثيرة وإن كان بوتيرة بطيئة. تشمل البلدان التي تعمل فيها مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على المبادئ الإسلامية، بنين وباكستان، وكمبوديا،

والإكوادور، وزامبيا والفلبين وتوغو (Islam 2021). كذلك، يلاحظ الخبراء الاقتصاديون بأن هذه المؤسسات قطعت مراحل كبيرة في دول جنوب شرق آسيا خاصة: ماليزيا وإندونيسيا. كما تطورت هذه المؤسسات في باكستان والهند وبنغلاديش وشكلت مورداً هاماً من موارد تمويل المشاريع الصغيرة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل. تتركز مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي بشكلٍ رئيس في ثلاثة بلدان وهي: إندونيسيا وبنغلادش والسودان.

#### 1.4. التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في ماليزيا:

تتمتع ماليزيا بمنظومة مصرفية (تقليدية-إسلامية) متقدمة إلى حد كبير. كما تعتبر إحدى حواضر الصناعة المالية الإسلامية. ساعد ذلك على أن تقوم العديد من المؤسسات بتقديم خدمات التمويل المتوافق مع الشريعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام تشكيلة واسعة من المنتجات المالية، كما بذلت الحكومات الماليزية المتعاقبة جهوداً كبيرة لتوفير التمويل والدعم للأسر الفقيرة والمشروعات الصغرى، ومن أهم البرامج الرائدة نجد كلا من "برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً"، وبرنامج "أمانة اختيار ماليزيا" (1987) وكلاهما يهدف لمساعدة الفقراء المدقعين.

ساهم "برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً" في تقديم فرص عمل جديدة وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية إضافة لإنشاء الكثير من المساكن وتأهيل وترميم القديم منها وتحسين ظروف سكن تلك الطبقة من المجتمع عن طريق مد خطوط المياه النقية وتوصيل الكهرباء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. أما "برنامج أمانة اختيار ماليزيا" فهو برنامج غير حكومي، لكنه لقي دعماً حكومياً وشعبياً كبيراً نفذته مجموعة من المنظمات الأهلية الماليزية، ويمكن اعتباره تكراراً لتجربة بنك غرامين (Grameen Bank)، وساهم في زيادة مداخيل الأسر الفقيرة مع تقديم قروض بدون فوائد للفقراء بشرط أن تكون مرتبطة بمجال الزراعة أو أحد المشروعات متناهية الصغر، وكانت تلك المنظمات توفر مبالغ القروض إما من المنح الخارجية، أو عن طريق قروض بدون فائدة تقدمها لها الحكومة. لم يسهم البرنامج فقط في تقليل أعداد الفقراء، بل كان له أبرز الأثر على زيادة الرقعة الزراعية، إضافة إلى زيادة عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وترتبط أنظمة التمويل الإسلامي الأصغر التي استخدمتها "أمانة اختيار ماليزيا" بنموذج بنك غرامين، فيما عدا تقديم القروض بلا فوائد. وعلى الرغم من أن المقترضين مطالبون بدفع رسوم الخدمة، فعادة ما يطالبون بدفع مبالغ تقل عن المعدلات السائدة في السوق.

يمكن تقسيم مقدمي خدمات التمويل الأصغر في ماليزيا إلى أربع فئات رئيسية، هي:

#### 1.1.4. مؤسسات التمويل الأصغر المركزية:

هناك ثلاث مؤسسات مركزية للتمويل الأصغر في ماليزيا، وهي "أمانة اختيار ماليزيا" (وقد سبق عرضها)، ومؤسسة الأعمال المتقدمة (Yayasan Usaha Maju)، والصندوق الاقتصادي لمجموعة رواد الأعمال الوطنية (TEKUN). تخضع المؤسساتان الأخيرتان لتشريعات وزارة الزراعة ومبادرة "ماليزيا القائمة على الزراعة"، وتمنحان قروضًا للأعضاء من النساء الفقيرات والفقراء المدفعين، في حين تركز (TEKUN) على الفقراء في المجتمع.

#### 2.1.4. المؤسسات المالية التعاونية:

أكبر تعاونية إسلامية في ماليزيا هي بنك ركيات (Bank Rakyat) وهي أول جمعية تعاونية في ماليزيا تقدم مخطط الرهن الإسلامي (عام 1993) المستند إلى مفهوم القرض الخيري (قرض حسن)، والجدارة بالثقة (وديعة يد أمانة)، والحفظ مع الضمان (وديعة يد ضمان)، ورسوم الحفظ، كما قدمت المؤسسة أيضا أدوات التمويل الأصغر الإسلامية على أساس هيكل بيع العينة (بدءا من عام 2007).

#### 3.1.4. المؤسسات المالية التنموية:

أعطت حكومة ماليزيا الحق لمؤسسات مصرفية مثل: (Bank Simpanan Nasional) وبنك ركيات (Bank Rakyat) والبنك الزراعي (Agrobank) للقيام بدور مؤسسات تنموية من خلال السماح لها بتقديم تسهيلات ائتمانية صغيرة من أجل دعم نمو المشاريع الصغيرة من خلال توسيع وصولها إلى النظام المالي الرسمي. على سبيل المثال، يقدم بنك (Bank Simpanan Nasional) قروضًا صغيرة لتمويل الأنشطة غير الزراعية، في حين يقدم (Agrobank) التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة في الزراعة والصناعات القائمة على الزراعة.

#### 4.1.4. البنوك التجارية التي لديها خطط للتمويل الأصغر:

إضافة إلى ما ذكر من تطبيقات وممارسات للتمويل الأصغر، تمنح الحكومة الماليزية الفرصة أيضًا للبنوك التجارية لتقديم التمويل الأصغر من خلال مشاركتها في مخطط التمويل الأصغر 2006.

إن أدوات التمويل الأصغر المقدمة في ماليزيا هي في مجملها منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال، منتجات التمويل الأصغر على أساس الرهن،

منتج القرض الحسن، منتجات بيع العينة (وإن كان هذا العقد محل جدل بين فقهاء الشريعة)، كلها منتجات تقدمها العديد من المؤسسات المالية المقدمة للتمويل الأصغر.

#### 2.4. التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بإندونيسيا:

إندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وتنتمي للاقتصاديات الناشئة السائرة في طريق النمو، وهي بذلك تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية التي تسعى الدول النامية لمواجهتها، من ذلك على سبيل المثال تحدي خفض البطالة، والحد من انتشار الفقر، فضلا عن بعض التحديات الاجتماعية الأخرى. في هذا الإطار، تأتي الجهود الحكومية في دعم قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة الذي له إسهام واضح في دعم خطط وبرامج الحكومة، للتخفيف من الفقر.

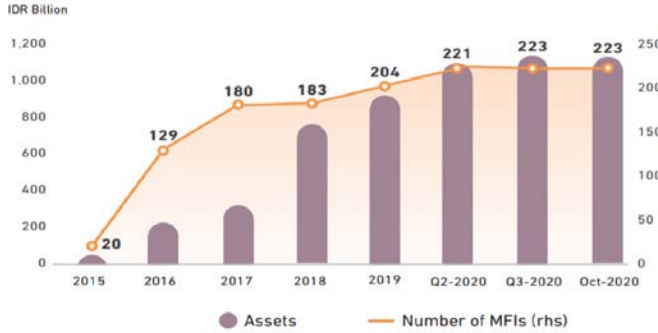
تضم اندونيسيا في الوقت الراهن أكبر قدر من التنوع في التمويل التقليدي والإسلامي. فيها واحد من أكثر هياكل التمويل الأصغر تميزا، وتضم ما يقرب من 6000 وحدة تمويل أصغر رسمية و48 ألف وحدة شبه رسمية مسجلة تخدم ما يقرب من 45 مليون مودع و32 مليون مقترض. ومعظم مؤسسات التمويل الأصغر في إندونيسيا تقع في مناطق ريفية أو شبه حضرية.

قامت السلطات في إندونيسيا في إطار رؤيتها الاستراتيجية نحو تحسين بيئة عمل مؤسسات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة بتقنين عمل هذه المؤسسات بغرض مساعدتها على العمل بشفافية ومهنية، كما ساهمت الجهود الحكومية في هذا الاتجاه على توسيع نشاط عمل هذه المؤسسات، وارتفاع الطلب على خدماتها بشكل خاص في المناطق الأكبر فقرا، كما تكلفت تلك الجهود في زيادة عدد مؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة بشكل واضح. بدورها، سهّلت هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا منح تراخيص التشغيل للكثير من مؤسسات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة، ومن المتوقع أن تسهم المؤسسات الجديدة في تقديم الدعم اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بالتالي تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ سن القانون رقم 1 لعام 2013 (Act Number 1 of 2013) بشأن المؤسسات المالية الصغيرة، يتزايد عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي حصلت على تصاريح من هيئة الخدمات المالية كل عام. كما استمرت أصول مؤسسات التمويل الأصغر في مواجهة اتجاه متزايد، وبفضل هذا القانون، صارت اندونيسيا تضم في الوقت الراهن أكبر قدر من التنوع في التمويل التقليدي والمتوافق مع الشريعة. فيها واحد من أكثر

هياكل التمويل الأصغر تميزاً، واعتباراً من أكتوبر 2020، كان هناك 223 مؤسسة تمويل أصغر تتضوي تحتها آلاف وحدات التمويل الأصغر، كما أن هناك عشرات الآلاف من الوحدات شبه الرسمية المسجلة (التي لا تتضوي تحت سلطة هيئة الخدمات المالية)، تخدم ملايين المودعين والمقترضين، بشكل خاص في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

### شكل 1. تطور عدد وحجم أصول مؤسسات التمويل الأصغر في إندونيسيا



المصدر: (Indonesia Financial Services Authority, 2020)

ساعد منح التراخيص للمؤسسات المالية المانحة للتمويل الأصغر بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة إضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر التي تنتمي للقطاع غير المالي، في إطار السياسة الحكومية الهادفة لدعم هذه المؤسسات، خاصة بعد أن توضح الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات بشكل خاص في مجال تقليل دائرة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان الأشد فقراً. يعتبر قطاع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في إندونيسيا جزءاً من المنظومة المصرفية للبلد، ويسهم في تمويل المشروعات الصغيرة للكثير من سكان الأرياف والمناطق التي تعاني من الفقر والبطالة.

يمكن تقسيم مقدمي التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا إلى ثلاث مجموعات فرعية: (Azmi & Thaker, 2020)

#### 1.2.4 البنوك الإسلامية:

يعتبر بنك (Bank Rakyat Indonesia) من أكبر البنوك في إندونيسيا، وأحد أكبر مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة في العالم، متخصص في الاقتراض على نطاق



صغير و على نمط التمويل الأصغر من عملاء التجزئة البالغ عددهم حوالي 30 مليون وإقراضهم من خلال أكثر من 4000 فرع ووحدة ووظائف خدمات ريفية. وتعمل هذه البنوك على أساس النموذج التجاري كما أنها مسؤولة عن طرح خطط التمويل الحكومية.

#### 2.2.4 البنوك الريفية المتوافقة مع الشريعة:

تعرف البنوك الريفية في جمهورية إندونيسيا باسم بنك بيركريديتان راكيات الشريعة (Bank Perkreditan Rakyat Syariah)، ولدى كل بنك من تلك البنوك الإسلامية هيئة رقابة شرعية منوطة بمراقبة خضوع المنتجات للمبادئ الإسلامية.

#### 3.2.4 التعاونيات المالية الإسلامية

من أمثلة التعاونيات بيت المال والتمويل (BMT)، وهي عبارة عن برامج تنموية تستهدف عامة الشعب، ويتم دعمها من أموال تأتي من الأفراد، وعادة ما تعمل تلك البرامج بمبادئ تقاسم الربح أو الخسارة بدلا من تحصيل الفوائد، وتستخدم القيم الأخلاقية الإسلامية والتضامن الجماعي للتشجيع على سداد القروض، كما تشكل الزكاة جزءا لا يتجزأ من هذا النوع من البرامج، فضلا عن توفيرها للتدريب وبناء القدرات في مجال ريادة الأعمال بشكل خاص. توفر بيوت المال والتمويل (BMT) حسابات التوفير والإيداع، وهو أكثر مرونة ولديها انتشار أكبر من البنوك الريفية الإسلامية (BPRS). إضافة إلى ذلك، على عكس (BPRS)، لا تخضع بيوت المال والتمويل (BMTs) لالتزام اللوائح المصرفية في إندونيسيا ولديها أيضا نظام راسخ في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة. تحصل هذه المؤسسات على تمويلها إما من قبل الدولة أو البنوك الإسلامية أو التعاونيات الإسلامية.

على عكس كثير من برامج التمويل الإسلامي الأصغر<sup>1</sup> التي تقدم منتجا واحدا في بلدان أخرى، تتسم محافظ التمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في إندونيسيا بقدر معقول من التنوع والتوازن، حيث بها تشكيلة واسعة من المنتجات القائمة على المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والقرض الحسن. تظهر

<sup>1</sup> هناك نوع آخر من المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر وهي محال الرهونات توفر قروضا سريعة على أساس الضمانات التي تتخذ شكل الأصول العينية (مثل الجواهر والمعادن النفيسة والأجهزة الكهربائية...) ولا تتطلب إجراءات عمل معقدة. وخلال فترة الإقراض، توفر محال الرهونات مكانا آمنا لحفظ الأصول المرهونة، وفي المقابل تحصل من المقترضين رسما مقابل الرسوم الخاصة بالصيانة والحفظ. وعند الاستحقاق، يكون من حق محال الرهونات بيع الأصول المرهونة أو المزايمة عليها بعد إخطار المقترضين، ما لم يسدد المقترضون الدين ويطلبون استرداد الأصول.

استخدامات عقود التمويل الإسلامي أن المراجعة تهيمن على طرق تمويل البنوك الريفية الإسلامية (BPRS) بنسبة 79% من إجمالي التمويل، تليها مخططات المشاركة بنسبة 10% من إجمالي التمويل، يليها المضاربة والقرض حسن اللذان ينظمان ما يقرب من 3% فقط من إجمالي التمويل (Azmi & Thaker, 2020).

#### 3.4. دراسة حالة بنغلاديش:

كانت دولة بنغلاديش من أوائل الدول التي تبنت التمويل الأصغر، كما كانت من الدول السبّاقة في تبني التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة. ومع ذلك، ففي حين أن المئات من مؤسسات التمويل الأصغر تعمل في بنغلاديش، ومع كون بنك غرامين هو أول وأكبر مؤسسة تمويل أصغر، إلا أنه لا يتم اعتباره ضمن قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة في بنغلاديش.

تشمل برامج التمويل الأصغر القائم على الشريعة في بنغلاديش: "برنامج التنمية الريفية" (The Rural Development Scheme) للبنك الإسلامي البنغالي المحدود (Islami Bank Bangladesh Limited)، وهو أول بنك متوافق مع الشريعة للقطاع الخاص في البلاد، وقد بدأ عملياته في 13 مارس 1983 (Islam, 2021)، كما يعتبر أكبر مزود للتمويل الأصغر الإسلامي في بنغلاديش، حيث قدم برنامج التمويل الأصغر الإسلامي. هدف "برنامج التنمية الريفية" القضاء على الفقر الريفي من خلال إشراك نهج التنمية المجتمعية، وتنمية الاستثمارات الصغيرة والمتناهية الصغر، ويتم العمل عليه من خلال مخطط ائتمان صغير قائم على المجموعة ويحاكي نموذج بنك غرامين، لكنه يوفر أدوات التمويل الأصغر مثل المراجعة والمضاربة والبيع المؤجل (المقسط)، وبيع السلم، والتأجير والمشاركة. تركز الخدمات المالية على أربعة أقسام من المجتمع، وتحديدًا الفقراء المدقعين، والفقراء المعتدلين، والمشاريع الصغيرة، وصغار المزارعين. معظم استثمارات هذا البرنامج مخصصة للأسر متوسطة الفقر وتتركز في الغالب في القطاع الزراعي. إضافة لبنك (IBBL) يسهم بنك (Social Investment Bank Ltd) كذلك في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي.

إضافة للبنوك، تقوم المؤسسات التنموية غير الحكومية بتقديم خدمات التمويل الأصغر، منها على سبيل المثال: مؤسسة (Al-Fallah and Rescue). في عام 2006، أنشئت هيئة تنظيم الائتمان الأصغر (MRA) وهي الجهة التي تنظم مؤسسات التمويل الأصغر (المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش)، بغرض ضمان

الشفافية والمساءلة لمشغلي التمويل الأصغر (Azmi & Thaker (2020). تفيد الأدلة أن أدوات التمويل الإسلامي الأصغر التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش يسودها نظام المراجعة و عقود البيع المؤجل على أساس مبادئ الإقراض الجماعي والقروض الحسنة.

بصفة عامة، تعتمد برامج التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير على مدخرات أعضاء مؤسسات التمويل الأصغر وأموالهم. في دراسة أعدها منان (2007) في بنغلاديش، اتضح أن مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية تقوم على افتراضات ضمنية بوجود صراع بين الطبقات الاجتماعية، وتتجه إلى تمكين المرأة، بينما تمكّن مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر الأسر عن طريق المسؤولية التضامنية للزوجين من إقراض الأسر أو مجموعات من الأسر.

## 5. التمويل الأصغر الإسلامي في الدول العربية: الواقع، التحديات والآفاق المستقبلية:

### 1.5. واقع التمويل الأصغر في الدول العربية وتحديات تطويره:

على مدى السنوات الخمسين الماضية، تم إنجاز الكثير تحسين الشمول المالي في جميع أنحاء العالم. أصبح الوصول إلى الخدمات المالية حقيقة واقعة، وقد لعبت مؤسسات التمويل الأصغر دوراً رئيسياً في هذه العملية. يعود نجاح مؤسسات التمويل الأصغر في جميع أنحاء العالم في جزء منه إلى عملية "التحول"، التي تمثل تطوراً مؤسسياً نحو شركة ربحية تدار بشكل أكثر احترافاً، وتجلب وفورات الحجم والكفاءة التشغيلية للعديد من مؤسسات التمويل الأصغر، بحيث يمكنها أن تخدم المزيد من الأفراد ذوي الدخل المحدود من خلال تقديم وعرض منتجات مالية متنوعة بأسعار تنافسية.

في هذا الصدد، تقوم مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية بتمويل ما يقرب من 3 ملايين مقترض، بمحفظه قروض تزيد عن 2 مليار دولار، لكنها مع ذلك تعتبر أقل بكثير من إمكانات السوق المقدرة بحوالي 56 مليون مقترض. علاوة على ذلك، هناك نحو 92 مليون شخص يقترضون من قنوات غير رسمية، كما أن الخدمات المالية للعملاء من ذوي الدخل المحدود والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة تعتبر محدودة. مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية تتضمن في الغالب كل من المؤسسات التي لا تتلقى الودائع، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمنظمات

غير الحكومية وهي الجهات الرسمية الأساسية التي تقدم الخدمات المالية للفئات من ذوي الدخل المحدود، التي غالباً ما تكون خدمات انتمان أصغر.

في هذا الصدد وعلى الرغم من أن صناعة التمويل الأصغر في العالم العربي راسخة ومتنامية، إلا أن عدداً قليلاً فقط من مؤسسات التمويل الأصغر العربية قد تحولت من شركات غير هادفة للربح إلى شركات هادفة للربح، حيث أدى هذا الاتجاه لتحسين البيئة التنظيمية لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي وجعل مسألة التحول أكثر أهمية من أي وقت مضى، وفي بعض البلدان أكثر من غيرها.

عنصر آخر يبرز في المنطقة العربية هو دور الشبكات البريدية، التي تعد أكبر مزودي منتجات الادخار لذوي الدخل المنخفض في العديد من الدول العربية. في الجزائر والمغرب وتونس ومصر على سبيل المثال، تخدم الشبكة البريدية ما بين خمس وثلث إجمالي السكان، ما يعادل ستة إلى عشرين ضعفاً عدد عملاء التمويل الأصغر (المجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء CGAP). في ظل الدعم المتواصل للاتحاد الدولي البريدي، وبناءً على النموذج الناجح لبنك البريد الذي تم الشروع في اتخاذه من عدد من الدول العربية، حيث مكّن إلى يومنا هذا من فتح نصف مليون حساب سنوياً، فإن معظم الدول العربية تبحث حالياً وبشكل متزايد عن أحسن وأنجع النماذج لتوسيع عروض خدماتها المالية، أحياناً بالشراكة مع مؤسسات التمويل الأصغر.

ربما يكمن الاختلاف الأكبر بين مؤسسات التمويل الأصغر العربية ونظيراتها العالمية في الغياب التاريخي للوائح والتشريعات الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع، إلى جانب جهود الترويج لهذه الصناعة على المستويين المؤسسي والسلطات الإشرافية.

للمضي قدماً، تلعب هياكل الحوكمة القوية دوراً مهماً لمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية على النمو المستدام وتلبية طلب العملاء مع تطور القطاع. لن يكون هناك نقص في المخاطر التي تواجه مقدمي التمويل الشامل في المنطقة العربية. تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية إلى التفكير بجدية في توجيهها الاستراتيجي المستقبلي وكيفية معالجة أوجه القصور التي يواجهها قطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية ورفع هياكل الحوكمة الخاصة بها إلى المستوى المطلوب لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

## 2.5. التمويل الأصغر الإسلامي في الدول العربية:

### 1.2.5. نظرة عامة حول قطاع التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

هناك عدة نقاط مشتركة بين التمويل المتوافق مع الشريعة والتمويل الأصغر. كلاهما يدعم زيادة الأعمال وتقاسم المخاطر والشراكة المالية ومشاركة الفقراء. يتم استخدام التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في غالبية البلدان الإسلامية. بدأ بنك غرامين أحد أوائل برامج التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة في بنغلاديش. ومع ذلك، في المنطقة العربية، لا يزال هذا النوع من التمويل الأصغر في مهده. يقوم التمويل الإسلامي على الشريعة الإسلامية، ومبدأه على تحريم الربا.

للربا جانبان، الأول يتمثل في التأخير في تصفية الديون المستحقة، والآخر يتعلق بالزيادة الثابتة في مبلغ الدين بمرور الوقت. من أسباب هذا التحريم دعم المقترض والدفاع عنه. في مقابل تحريم الربا المشار إليه، يعتبر تحقيق الربح مقبولاً في التمويل المتوافق مع الشريعة، ويمكن للمؤسسات المالية جمع الأموال من خلال المشاركة التجارية وتقاسم أخطار وأرباح الاستثمار، من خلال مختلف صيغ التمويل القائمة على الأصول (كالمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة) أو الصيغ القائمة على المشاركة (كأنواع المشاركات والمضاربة).

إن التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة يلعب دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية كونه يُقدّم حلاً للفئات التي أجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تُلبي احتياجات الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يُعدّ عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة سيؤدي إلى استقطاب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات والمنتجات. إضافةً لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعدّ بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع الشريعة، مثال ذلك التأمين (التكافل) والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص الحصول على التمويل والتنمية المستدامة

في هذا الإطار، أولت السلطات التنظيمية في الدول العربية، بشكل عام، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشكل خاص اهتماماً متزايداً تجاه تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الموجهة نحو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة،

إدراكاً منها للدور الفاعل للمؤسسات المالية المتوافقة في دعم شريحة كبيرة من قطاعي الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. من هذا المنطلق، تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، ذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات غير المنتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تُسهم في تنويع المخاطر النظامية.

استحوذت الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية على اهتمام العديد من السلطات الرقابية في مختلف الدول العربية، نظراً لدورها الهام كما سبقت الإشارة في استهداف شريحة واسعة من العملاء الذين لا يرغبون في التعامل مع الخدمات المالية التقليدية. يحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي من طرق عدة، إذ أن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً ذو فاعلية للتمويل القائم على التمويل التقليدي، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي تتم فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر، لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

من جانب آخر، يلاحظ الدور الهام الذي تلعبه البنوك الإسلامية في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن هذه البنوك في معظم الدول العربية تقدم خدمات مالية موجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يُضاف لذلك وجود بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال نوافذ، وذلك في كل من السعودية، وعمان، وليبيا، والمغرب.

كذلك هنالك مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات مالية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الأردن، والسعودية، وفلسطين، والكويت، ولبنان. في حين يوجد مؤسسات مالية أخرى تقدم خدمات مالية إسلامية تشمل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من الأردن، وفلسطين.

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية تأخذ أشكالاً متعددة. فعلى سبيل المثال، في الأردن، تشمل الشركات المالية غير المصرفية شركات التمويل الأصغر الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، حيث يسمح لهذه

الشركات بما فيها تلك التي تقدم خدمات التمويل وفق الشريعة بمنح التسهيلات والتمويلات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ولا يجوز لها منح قروض لشركات متوسطة الحجم. وكذلك هنالك مؤسسات تقدم خدمة التمويل وفق الشريعة مثل: صندوق الحج، صندوق الزكاة، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام.

من جانب آخر، وفي إطار دعمها لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام عدد من المصارف المركزية بإصدار تعليمات تعزيز وصول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. فعلى سبيل المثال، ألزم البنك المركزي العُماني بموجب تعليمات البنوك والنوافذ الإسلامية تخصيص نسبة لا تقل عن 5 في المائة من محفظتها التمويلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على صعيد آخر، يتشابه إلى حدٍ ما الإطار التشريعي لتنظيم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في معظم الدول العربية من حيث وجود قانون وطني في كافة الدول العربية باستثناء البحرين والسعودية والمغرب، مع وجود أطر وتشريعات أخرى في عدد من الدول العربية تُساهم في تنظيم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة مثل وجود خطة وطنية لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، واستراتيجية وطنية للشمول المالي، وتشريعات وتعاميم أخرى تصدر عن السلطات الرقابية. بالرغم من عدم وجود قانون وطني منظم للخدمات المالية الإسلامية في البحرين والسعودية والمغرب، إلا أن هناك أطر تشريعية تأخذ أشكالاً أخرى. ففي البحرين، يُعتبر مجلد التوجيهات الخاص بالمؤسسات الإسلامية الصادر عن مصرف البحرين المركزي هو المنظم للخدمات المالية الإسلامية، في حين أن نظام البنوك ونظام التكافل ونظام شركات التمويل الصادرة عن البنك المركزي السعودي هما المنظمان للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، في حين يتم تنظيم هذا النوع من الخدمات المالية في المغرب من خلال القوانين التالية: الظهير الملكي رقم 1.03.300 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى، والقانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والقانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات، والقانون رقم 69.17 المتعلق بتسديد الأصول.

### 2.2.5. مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل بصورة كاملة وفق أحكام الشريعة:

تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي والتي عادة

ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر، عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، ذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستفادة له، برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت بعض البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والاجتماعي، ويُعتبر هذا القطاع واعد وهام في الدول العربية، حيث قارب حجم موجوداته 2 مليار دولار أمريكي. كما يلعب قطاع التمويل الأصغر بشكل عام دوراً هاماً في تلبية احتياجات محدودي الدخل أو الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على التمويل اللازم من قطاع البنوك، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن مستوى الوعي لدى الجمهور في الدول العربية دون المستوى المأمول، إلا أن الإقبال على مؤسسات التمويل الأصغر بدأ يتحسن خلال الأعوام الأخيرة.

من ناحية الفرص الكامنة في التمويل الإسلامي للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، التي تعتبر محوراً هاماً في استراتيجيات وبرامج الشمول المالي، فيمكن تلخيصها بما يلي:

- تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية التي تساعد على تنمية وتطوير القطاعات المختلفة مثل القطاع الزراعي الذي تحاول البنوك والمؤسسات التقليدية تجنبه لارتفاع مخاطره.
- توفير حلول مالية إسلامية لمشاريع كان يعزف أصحابها عن الحصول على تمويل بالطرق التقليدية لأسباب اجتماعية ودينية.
- تفضيل العميل الذي لديه مشروع تجاري التعامل مع البنوك المتوافقة مع الشريعة لما توفره من خدمات مجانية أو قليلة الكلفة مقارنة مع البنوك التقليدية.
- تطوير أدوات تمويل إسلامية جديدة تلائم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالتحديات التي قد تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فهي متعددة، نذكر منها:

- عدم السماح لشركات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة قبول الودائع.



- محدودية مصادر الأموال المتاحة لشركات التمويل المتوافق مع الشريعة.
  - نقص الكوادر البشرية المؤهلة في تصميم منتجات وخدمات مبتكرة (خدمة مالية إسلامية).
  - ضعف الثقافة والمعرفة لدى العملاء فيما يخص الثقافة التمويلية التي تتوافق مع الضوابط الإسلامية، وعدم وعي العملاء بجميع الأدوات الإسلامية بشكل كامل واقتصارهم على أنواع معينة.
  - ارتفاع المخاطر كون مؤسسات التمويل الأصغر تستهدف جميع فئات المجتمع بضمانات منخفضة القيمة، وبما يقحم المؤسسة في خطر استرداد المبالغ.
  - محدودية المنتجات وعدم تطويرها لتلائم احتياجات المشروعات في القطاعات المختلفة.
  - عدم توفر الضمانات التي تطلبها المؤسسات.
  - التكلفة المرتفعة للأموال وارتفاع تكاليف التشغيل بما يؤدي إلى ارتفاع نسب أرباح التمويل ويشكل عبئاً على العملاء المستفيدين.
- أخيراً، تشل سبل تعزيز دور المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة في دعم تحقيق الشمول المالي العناصر التالية:
- تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر لدعم حكومي شامل ودائم لتقليل المخاطر ولتحقيق الشمول المالي.
  - نشر ثقافة التمويل المتوافق مع الشريعة.
  - ربط المؤسسات التمويلية بالمراكز الاجتماعية لضمان تمويل أكبر عدد من المستفيدين.
  - تعزيز دور شركات ضمان القروض.
  - توفير السيولة للشركات المالية بتكاليف معقولة.
  - توفير الدعم المؤسسي والتقني للشركات.

#### 6.5. الوقف ودوره في التمويل الأصغر

الوقف من حيث تعريفه هو حبس الأصل وتوجيه الربح الناتج إلى أفعال الخير، وهو أقرب ما يكون إلى معنى التراست (Trust) أو المؤسسة الخيرية (Endowment) في الاقتصادات المعاصرة. ومع أن الوقف قديم من حيث تطبيقاته، إلا أنه أخذ أشكالاً حديثة ومبتكرة في الكثير من الدول العربية، من ذلك الصناديق الوقفية، والصكوك

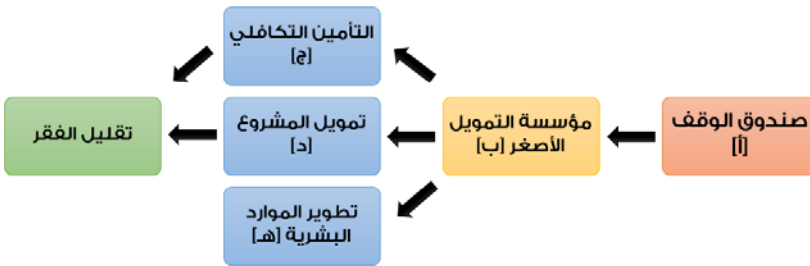
الوقفية، والشركات الوقفية، والأسهم الوقفية، وغيرها. يدل ذلك على أن الوقف مرناً بطبيعته، وبإمكانه أن يأخذ كل أشكال التطبيقات الإدارية المعاصرة، ومن بين تلك التطبيقات استخدامه لأداء مهمة التمويل الأصغر.

### 1.6.5. التمويل الأصغر الإسلامي القائم على الوقف:

من النماذج المقترحة تلك التي قدمها الباي وحنيف (Alpay & Haneef, 2015) والمسمى نموذج (التمويل الإسلامي الأصغر المبني على الوقف) (Integrated Waqf Based Islamic Microfinance Model)، وآلية عمله على النحو التالي:

تقوم مؤسسة الأوقاف بدور "وكالة تمويل" ومؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر "وكالات منقذة" حيث توفر خدمات التمويل الأصغر إلى جانب خدمات التكافل وتمويل برامج تنمية الموارد البشرية (أنظر الشكل 2). الهدف من ذلك هو توفير تنوع في صيغ التمويل المتعارف على كونها أكثر قدرة على المشاركة. تم إضافة تمويل المشاريع كعنصر خامس إلى النموذج، الذي ستقوم به مؤسسة التمويل الإسلامي الأصغر. إضافة إلى ذلك، بالإمكان اشتراط برامج تنمية الموارد البشرية كشرط للحصول على تمويل إضافي بغية تعزيز ورفع مستوى المعرفة والمهارات لدى المتلقين. كل هذه الميزات يمكن تطويعها بحسب السياقات المتباينة لمختلف الدول. إن نموذج التمويل الإسلامي الأصغر المبني على الوقف بإمكانه أن يكون نموذجاً بديلاً قابلاً للتطبيق من أجل التخفيف من حدة الفقر، إذ يشكل مؤسسة مهمة في مكافحة الفقر، كما يساهم في التكيف الناجح لمؤسسات التمويل الأصغر في التغلب على تحديين رئيسيين وهما توفير التمويل بتكلفة أقل وتسهيل برامج تنمية الموارد البشرية.

### شكل 2. نموذج التمويل الأصغر القائم على الوقف

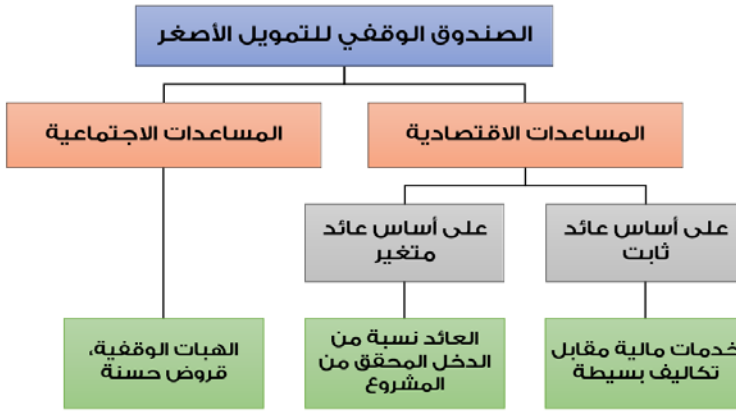


المصدر: (Alpay & Haneef, 2015)

### 2.6.5. صناديق الوقف للمشروعات الصغرى:

نظراً للتطبيقات الواسعة للوقف التي تشمل بالإضافة إلى الشكل التقليدي المتعارف عليه المتمثل في وقف الأصول الاستثمارية، تشمل الصكوك والصناديق الوقفية والشركات الوقفية وغيرها، فإنه يمكن الاستفادة من أحد تلك الأشكال وهو الصناديق الوقفية. في هذا الإطار اقترح (حسين، 2015) فكرة صناديق الوقف للمشروعات الصغرى، التي يمكن أن تشكل لبنة إضافية مهمة في سوق التمويل الأصغر الإسلامي. من الناحية التنظيمية، يمكن إقامة صندوق وطني، وصناديق جهوية، وصناديق محلية، تشرف الدولة على عمليات الوقف في عمومها، لكن لا بد أن تتمتع هذه الصناديق بالاستقلالية في إدارتها. يشرح الشكل 3 أدناه آلية عمل الصندوق الوقفي للتمويل الأصغر:

### شكل 3. نموذج الصندوق الوقفي للتمويل الأصغر



المصدر: (حسين، 2015)

### 3.6.5. الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء:

نظراً لطبيعة الوقف القائمة على أن يكون الأصل الموقوف دائماً كالأراضي والعقارات، فقد كان موضوع وقف النقد من الموضوعات التي لم تحظ بإجماع فقهاء الشريعة، وظلت تطبيقاتها محدودة واستثنائية، غير أنه مع التطور المؤسسي وما عرفته العلوم المحاسبية من تطور وتوثيق للبيانات المالية وحوكمة وشفافية، فقد أصبح حفظ الوقف النقدي وإدارته أمراً ميسوراً، بل إنه أيسر من إدارة وحفظ العقارات والأصول الثابتة. استناداً إلى ذلك، يمكن أن يتم استخدام وقف النقود لمدة محدودة (وقف مؤقت) بهدف توفير التمويل الخيري سواء بصورة قرض حسن أو

غيرها من صور التمويل المباحة في إطار مؤسسي (مؤسسة تمويل أصغر)، بغرض تمويل مشروعات الفقراء.

تسهم هذه الفكرة في مساعدة الفقراء بالتمويل بأسلوب سهل ومرن لا خطر فيه، من خلال قرض حسن للوقف، يبقى تحت الطلب كما هو الأصل في القرض، أو يتم تقديمه لفترة محددة. ويضمن الوقف هذه القروض ويستخدمها لتمويل الفقراء المستفيدين، وهم الفقراء الذين يحتاجون تمويلا إنتاجيا يستطيعون رده من دخلهم المتوقع، بمعنى آخر المستفيدون هم فئة من الفقراء قادرة على الإنتاج لو أُتيح لها التمويل المناسب الزرقا (2006).

يمكن للوقف تقديم التمويل بجميع صورهِ المباحة شرعا حسبما تقرر إدارة الوقف، بالإضافة إلى القرض الحسن إلى الحد الذي تسمح به الموارد. إن صيغ التمويل (باستثناء القرض) تسمح بتحقيق عائد حلال للممول، (نسبة ربح في عقد مشاركة، هامش مرابحة...)

فهذا الشكل ليس خيريا محضا، بل يحافظ على مقدار من المبدأ التجاري، ذلك أن موارد الوقف أقل من حاجة الفقراء إلى التمويل، فلا بد أن يفسح المجال فيه أيضا للتمويل بصيغهِ التجارية المباحة بقدر ما يلزم لتغطية نفقات التشغيل وتحقيق ركن الديمومة في الوقف.

ولو أن الوقف قدم التمويل بصيغهِ التجارية المباحة مستخدما المعايير نفسها التي تستخدمها المؤسسات المالية، لما كان فيه نفع كبير للفقراء الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات مالية تذكر، كما ينقل كاهلهم بمعدلات الربح التي يطلبها الممولون في السوق عادة، لذا ولكي يحافظ الوقف على سبب وجوده وهو عون الفقراء بالتمويل، لا بد أن يراعي الجوانب التالية:

- عدم طلب الضمانات المالية والاستعاضة عنها بالضمانات الاجتماعية والعائلية، مستفيدا من التجارب العالمية في هذا المجال كتجربة بنك "غرامين" في بنغلادش مثلا، ومستفيدا أيضا إلى الحد الأقصى من المؤسسات الاجتماعية والإسلامية كالعائلة، والمسجد، ووجهاء الحي... الخ.
- الاكتفاء بمعدل ربح على التمويل يقل بنسبة مهمة عن ذلك السائد في السوق.
- استخدام القرض الحسن، طالما كانت موارد الوقف تسمح به دون إخلال بتغطية التكاليف لضمان الاستمرار.

## 6. خاتمة وتوصيات:

تناولت الدراسة بالتفصيل والتفصيل دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية، بالمقارنة مع قطاع التمويل الأصغر التقليدي، إضافة لإمكانية الاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة. يقوم التمويل المتوافق مع الشريعة على مجموعة مبادئ تهدف في مجملها إلى ضمان التوازن والعدل بين طرفي التعاقد، ويتوقع أن يؤدي هذا التوازن على المستوى الفردي إلى حدوث استقرار على المستوى الكلي، وهذا بدوره يدعم استخدام التمويل الإسلامي لأغراض التمويل الأصغر، خاصة أنه موجه للفئات الهشة في المجتمع كالفقراء والمعوزين وأصحاب الدخل المنخفض، والمعرضين لفقدان الدخل والبطالة.

يشير التحليل المتعمق لمبادئ التمويل المتوافق مع الشريعة، فضلاً عن بعض التطبيقات الرائدة للتمويل الأصغر الإسلامي بدول مثل ماليزيا واندونيسيا، إلى أنه يسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من ذلك زيادة الشمول المالي وتقليل البطالة والتمويل المسؤول مجتمعياً وتعزيز التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

وبالانتقال بالتحليل إلى الدول العربية، يتضح وجود فجوة تتجلى في اتجاه غير متناسب بين زيادة الأهمية النسبية للتمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي، يقابلها تحديات في رفع نسب الشمول المالي وخفض البطالة والفقر وغيرها من مؤشرات التنمية، ولا يعكس نمو التمويل الإسلامي في توسع دائرة المستفيدين من الفئات الهشة في المجتمع، برغم أن مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على أسس المشاركة في الربح والخسارة والمنفعة المتبادلة والدور الإنساني والاجتماعي تفترض ألا توجد فجوة كهذه أو تقل بشكل جوهري. تؤكد هذه الفجوة على ضرورة بذل جهود مضاعفة على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

يساعد التعرف على التجارب العالمية الرائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي على تقديم رؤى لصانعي السياسات ومتخذي القرار بالدول العربية. ويظهر للمتبع لانتشار التمويل الأصغر الإسلامي أنه يزدهر في دول كثيرة وإن كان بوتيرة بطيئة. تشمل البلدان التي تعمل فيها مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على المبادئ الإسلامية، بنين وباكستان، كمبوديا والإكوادور وزامبيا والفلبين وتوغو، كذلك، يلاحظ بأن تطور هذه المؤسسات قطعت مراحل كبيرة في دول جنوب شرق آسيا خاصة: ماليزيا واندونيسيا، كما تطورت هذه المؤسسات رغم التحديات في باكستان

والهند وبنغلاديش، وشكلت مورداً هاماً من موارد تمويل المشاريع الصغيرة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

من خلال تحليل دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، حيث حظيت هذه الصناعة في السنوات الأخيرة بالاهتمام المتزايد لدى السلطات الإشرافية في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. هذا ولتعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر بصورة عامة، ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بصورة خاصة، في تحقيق أهداف الشمول المالي، لا بد من الاهتمام بتطوير الأطر التشريعية والرقابية عليها بما يعزز من الاستقرار المالي، من خلال استقطاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي. عليه توصي الدراسة بمواصلة إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية، مبنية على آخر الإحصاءات المتوفرة في الدول العربية لإدراك الفرص التي تتيحها عمليات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في تعزيز وصول الأسر ورواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي. كما توصي الدراسة بأهمية تسريع وتيرة تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بكافة أشكالها، لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه بما يعزز من الشمول المالي والاستقرار المالي.

المراجع:

Ali, M., Devi, A., Furqani, H., & Hamzah, H. (2020). Islamic financial inclusion determinants in Indonesia: an ANP approach. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 13(4), pp. 727-747. doi:<https://doi.org/10.11>

Habib Attia, Panos Varangis, Rong Chen, and Ghada Ahmed Waheed Ismail – *Enabling Environment for Agricultural Finance in Arab Countries*, 2019

Alpay, S., & Haneef, M. A. (2015). *Integration of Waqf and Islamic Microfinance for Poverty Reduction: Case Studies of Malaysia, Indonesia, and Bangladesh*. Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

Asli, D.-K., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington, DC.: World Bank.

Azmi, N. N., & Thaker, M. A. (2020). Literature Survey on Islamic Microfinance. *Global Review of Islamic Economics and Business*, 8(1), 23-33.

Datta, S., & Sahu, T. N. (2021). Impact of Microcredit on Employment Generation and Empowerment of Rural Women in India. *International Journal of Rural Management*, 17(1), pp. 140-157. doi:<https://doi.org/10.1177/0973005220969552>

Habib Attia, Carol Coye Benson – *Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region*, Working Paper, 2018

Hassan, M. K., Hossain, S., & Unsal, O. (2018). Religious Preference and Financial Inclusion: The Case for Islamic Finance. In M. K. Hassan, & M. Rashid, *Management of Islamic Finance: Principle, Practice, and Performance (International Finance Review)* (19 ed., pp. 93-111). Emerald Publishing Limited, Bingley. doi:<https://doi.org/10.1108/S1569-376720180000019005>

Hayat, U. (2019). *Sustainable, Responsible, and Impact Investing and Islamic Finance: Similarities and Differences*. CFA Institute. Retrieved from <https://www.cfainstitute.org/-/media/documents/survey/sri-investing-and-islamic-finance.ashx>

Indonesia Financial Services Authority. (2020). *The Indonesian Financial Services Sector Master Plan 2021-2025*. Jakarta: Indonesia Financial Services Authority.

Islam, M. S. (2021). Role of Islamic microfinance in women's empowerment: evidence from Rural Development Scheme of Islami Bank Bangladesh Limited. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 13(1), pp. 26-45. doi:<https://doi.org/10.1108/IJIF-11-2>

Karlan, D., Osman, A., & Shammout, N. (2020, April). Increasing Financial Inclusion in the Muslim World. *Policy Research Working Paper*(9200). Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/816801585835678838/pdf/Increasing-Financial-Inclusion-in-the-Muslim-World-Evidence-from-an-Islamic-Finance-Marketing-Experiment.pdf>

Khmous, D. F., & Besim, M. (2020). Impact of Islamic banking share on financial inclusion: evidence from MENA. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 13(4), pp. 655-673. doi:<https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2019->

M. Kabir, H., & Mervyn, K. L. (2009). *Handbook of Islamic Banking*. Edward Elgar Publishing.

Shinkafi, A., Yahaya, S., & Sani, T. (2020). Realising financial inclusion in Islamic finance. *Journal of Islamic Marketing*, 11(1), pp. 143-160. doi:<https://doi.org/10.1108/JIMA-02-2017-0020>

Tahiri Jouti, A. (2018). Islamic finance: financial inclusion or migration? *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 10(2), pp. 277-288. doi:<https://doi.org/10.1108/IJIF-07-2018-0074>



- صندوق النقد العربي. (2018). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- رحيم حسين. (2015). *تطوير آليات المالية الإسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى*. مجلة الشريعة والاقتصاد، (8)4، الصفحات 15-52.
- رمضان عبد الرحمن حافظ. (2005). *نظرية الغرر في البيوع*. القاهرة: دار السلام.
- صندوق النقد العربي. (2019). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- يُسر برنيه، د. رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019
- عبد الكريم قندوز. (2008). *الهندسة المالية الإسلامية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- عبد الكريم قندوز. (2019). *المالية الإسلامية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- محمد أبو زهرة. (1977). *الملكية و نظرية العقد في الشريعة الإسلامية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد السحيباني. (2005). *الغبن اليسير والغبن الفاحش: تحليل اقتصادي*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 18(2)، الصفحات 3-44.
- محمد أنس الزرقا. (2006). *الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء*. المؤتمر الثاني للأوقاف. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- نزيه حماد. (2005). *معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء*. فريجينا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي البنوك المركزية والبنوك  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



مبادرة الشمول المالي  
للمنطقة العربية  
FIARI FINANCIAL INCLUSION FOR  
THE ARAB REGION INITIATIVE